الباب الأول
تاريخ العلاقات

تاريخ العلاقات الصينية الأفريقية

تعود العلاقات الصينية الأفريقية إلى تاريخ قديم، ولها أساس متين وكانت الصين وأفريقيا قد تعرضتا لمعاناة متشابهة في الماضي، وظلتا تتعاطفان مع بعضهما البعض وتدعمان بعضاً في نضالهما لتحقيق التحرر الوطني، فأقامتا صداقة عميقة بينهما.

إن تأسيس الصين الجديدة واستقلال الدول الأفريقية فتحا عصراً جديداً لعلاقاتهما منذ أكثر من نصف قرن، فتوثقت العلاقات السياسية بين الجانبين ولم تنقطع الزيارات المتبادلة الرفيعة المستوى وتكثف تبادل الأفراد، وتطورت العلاقات الاقتصادية والتجارية تطوراً سريعاً، وحقق التعاون بينهما في المجالات الأخرى نتائج فعالة، وتعزز التشاور والتنسيق بينهما في الشؤون الدولية يوماً بعد يوم حيث قدمت الصين للدول الأفريقية مساعدات بقدر المستطاع، كما قدمت الدول الأفريقية دعماً قوياً للصين في مختلف المجالات.

إن الصداقة المخلصة والمساواة والمنفعة المتبادلة والتضامن والتعاون والتنمية المشتركة هي مبادئ للتعامل والتعاون بين الصين وأفريقيا، كما أنها ظلت قوة دافعة لازدهار العلاقات الصينية الأفريقية دائماً.

أبعاد العلاقات الصينية الأفريقية.

إن أفريقيا ذات تاريخ عريق وأراض شاسعة وموارد وافرة ولها إمكانيات تطور كامنة كبيرة وعبر النضال الطويل الأمد تخلص الشعب الأفريقي من قيود الحكم الاستعماري،وأزال نظام الفصل العنصري، وحقق التحرر، مما قدم إسهاماً عظيماً لتقدم الحضارة البشرية.

وبعد استقلال دول القارة الأفريقية عملت بحماس على اكتشاف طرق تنمية متطابقة مع واقعها، والبحث عن التضامن لتحقيق القوة الذاتية، والسعي وراء تحقيق السلام والاستقرار والتنمية وبفضل الجهود المشتركة التي بذلتها مختلف الدول الأفريقية ومنظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي حالياً)، تشهد أفريقيا استقراراً في وضعها السياسي عامة،وتحل النزاعات الإقليمية تدريجياً وواصل اقتصادها نموه خلال السنوات الماضية كما رسمت خطة شراكة جديدة للتنمية في أفريقيا (نيباد) خارطة عظيمة لنهوض وتنمية أفريقيا وشاركت الدول الأفريقية بنشاط في تعاون الجنوب- الجنوب،ودفعت الحوار بين الجنوب والشمال ،ولعبت دوراً متزايد الأهمية مع مرور الأيام في الشؤون الدولية.

ولا تزال تواجه تنمية أفريقيا تحديات كثيرة لكن طالما ظلت الدول الأفريقية تواصل جهودها، والمجتمع الدولي يواصل دعمه لها، فيمكن لأفريقيا التغلب على الصعوبات وتحقيق نهضة في القرن الجديد.

وليس هناك شك في أن الأبعاد الاستراتيجية للعلاقات بين الصين وأفريقيا تأتي في مرتبة متأخرة من حيث الأسبقية بعد الأبعاد الاقتصادية والتجارية،إذا نظرنا لهذه الأبعاد الاستراتيجية من منظور ضيق باعتبارها تتعلق فقط بالجوانب السياسية والعسكرية والأمنية لهذه العلاقات.

لذلك،فإن هذه العناصر الثلاثة تدفع البعض ليس فقط لرفض النموذج الصيني لعدم ملاءمته للظروف الأفريقية، بل الأكثر من ذلك أن البعض يصف علاقة الصين بأفريقيا بأنها مجرد نوع من الإمبريالية الجديدة لأن هذه العلاقة تسير وفق نفس خطوط السياسات الإمبريالية الغربية إزاء أفريقيا، والتي تقوم علي استيراد المواد الخام من أفريقيا، بأسعار رخيصة، مقابل تصدير السلع المصنعة إليها، والتي تنافس الصناعات المحلية المماثلة بالدول الأفريقية علي أن الانتقادات الأوسع للنموذج الصيني عموماً، وللسياسة الصينية في أفريقيا تحديداً، هي تلك التي تثيرها الولايات المتحدة والعديد من الدول الغربية بشأن ما تعتبره تلك الأطراف نوعاً من عدم الاكتراث من جانب الصين بأوضاع حقوق

الإنسان والحقوق السياسية والمدنية الأساسية في أفريقيا وتتهم الدول الغربية الصين بأنها تهتم بمصالحها الضيقة، وتسعي فقط للحصول علي احتياجاتها من النفط والمواد الخام من أفريقيا، جنباً إلي جنب مع الترويج لمنتجاتها في الدول الأفريقية وتتعاون الصين في هذا السياق، حسب المنظور الغربي، مع النظم الديكتاتورية والقمعية في أفريقيا، ولا تساعد الجهود الدولية الرامية لنشر الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ، بل أنها تتسبب في إفشال تلك الجهود وفق المنظور الغربي وترد الصين علي ذلك بأن سياسات الإقراض يجب ألا تكون مرتبطة باعتبارات سياسية من ناحية، كما تؤكد من ناحية أخري أنها تعمل بقوة علي تعزيز الاستقرار واحترام حقوق الإنسان في أفريقيا بكافة الطرق الأخري التى لا يفهمها الغرب.

العلاقات الصينية الأفريقية علاقات متميزة

وتمثل العلاقات الصينية الأفريقية نموذجاً متفرداً لم يشهد العالم شبيهاً لها في تاريخه الماضي والحاضر، لما تتصف به من الثقة السياسية المتبادلة والمساواة والتعاون والعائد المشترك اقتصادياً والمصالح المتبادلة في المجالات المختلفة.

فمنتدي التعاون الصيني - الأفريقي (فوكاك) الذي تأسس عام ٢٠٠٠أصبح منبراً هاماً للصين وأفريقيا لإقامة حوار جماعي وتعاون عملي وأسهم في دفع التعاون الصيني الأفريقي إلي مجالات أرحب

ومستويات أرفع فلقد حققت العلاقات الصينية ـ الأفريقية طفرة جديدة من التطور عبر الزيارات السياسية بين مسئولين صينيين وأفارقة، وتساهم الصين في تنمية الشعوب الأفريقية ومساعدتها علي تحقيق التنمية والازدهار، وتم بناء آلية الحوار السياسي بين الصين وأفريقيا علي المستوي الدبلوماسي وأصبح من العرف أن يقوم وزير خارجية الصين بزيارة لأفريقيا مطلع كل عام، كما أن المندوب الخاص للحكومة الصينية للشؤون الأفريقية دائما ما يتجول بنشاط في أفريقيا من أجل دفع عجلة الحل السلمي للمشاكل هناك، إضافة إلي أن ضباط وجنود القوات الصينية الخاصة لحفظ السلام يلتزمون بواجباتهم في سبيل قضية السلام الأفريقي.

وحددت الصين حزمة كبيرة من المساعدات والاستثمارات والتجارة وغيرها من مشروعات التعاون الرئيسية مع أفريقيا في مسعي لاقامة نوع جديد من الشراكة الاستراتيجية تضمنت ثماني خطوات علي الصين اتخاذها وهي مضاعفة ماقدمته من مساعدات، منح قروض تفضيلية قيمتها ثلاثة مليارات دولار أمريكي وقروض تفضيلية للمشترين قيمتها مليارا دولار لأفريقيا خلال أعوام ثلاثة ، وتأسيس صندوق خاص قيمته خمسة مليارات دولار لتشجيع الاستثمارات الصينية في أفريقيا، وإلغاء بعض الديون المدينة بها الدول الفقيرة المثقلة بالديون والدول الأقل تقدماً في أفريقيا التي تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين وقد تم تنفيذ

جميع الخطوات الثماني بصورة سلسة في ظل التعاون الوثيق بين الجانبين،كما أن جهود الصين لمساعدة أفريقيا علي الحد من الفقر وتحسين أحوال المعيشة لشعوبها حظيت باعتراف كبير وقد استمرت في تحمل التزاماتها ومسئولياتها الدولية الواجبة والاسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا .

واعتبرت الصين أن ازدهار العالم لن يتحقق بدون أفريقيا وأن مساعدة أفريقيا علي تحقيق التنمية هو المسئولية المشتركة للمجتمع الدولي مما يتطلب من الدول المتقدمة الوفاء بالتزاماتها وبذل جهود منسقة لمساعدة أفريقيا علي الخروج من براثن الفقر وتقديم اسهامات لتحقيق أهداف التنمية.

والاستثمارات الصينية في أفريقيا تواصل توسعها ،فلقد واصلت الاستثمارات الصينية إلي أفريقيا الزيادة في الفترة ما بعد الأزمة المالية العالمية وبلغ إجمالي قيمة الاستثمارات الصينية في ٤٩ دولة أفريقية ٢٦مليار دولار أمريكي حتي نهاية عام ٢٠١٢، ووصلت قيمة الاستثمارات الصينية المباشرة الي أفريقيا٥,٤٩مليار دولار بنسبة ٩.٨% من إجمالي قيمة الاستثمارات الصينية في الخارج وأصبحت أفريقيا ثاني أكبر سوق للصين في مجال المقاولات، وبلغت قيمة عقود المقاولة للشركات الصينية في أفريقيا ١٢٦مليار دولار، منها حجم الأعمال المنجزة الذي بلغ ٦٨مليار دولار ووصلت قيمة الأعمال المنجزة

خلال ٢٠١٣ ١٧مليار دولار بنسبة ٤١% وتهتم الشركات الصينية بالمسؤولية الاجتماعية عندما تمارس نشاط تجاري مع الدول الأفريقية، وتقدم مساهمة كبيرة للمجتمع المحلي، وتشجع الحكومة الصينية شركاتها علي الاستثمار في مجالات الزراعة،بالاضافة إلي المساعدة الحكومية في هذا المجال وتساعد الشركات الصينية الدول الأفريقية علي حل مشكلة الحبوب وتقوية قدراتها الذاتية من خلال زيادة القيمة المضافة للمنتجات الزراعية وتدريب العمال المحليين ونقل التكنولوجيا إليهم.

وبلغ عدد شركات الزراعة الصينية لدي أفريقيا أكثر من ٧٢شركة، استثمرت ١٣٤مليون دولار أمريكي عن طريق مباشر، وتشارك الشركات الصينية في بناء المنشآت الأساسية للدول الأفريقية وتحصل علي ترحيب من الحكومات المحلية وشعوبها، وقد أعلنت الصين أنها بصدد تقديم قرض قيمته ٥مليارات دولار لدعم الانشاءات الأساسية الأفريقية، وتم تنفيذ ١١ مشروعا تبلغ قيمتها ٢.٨ مليار دولار باستخدام هذا القرض ومن أجل الاندماج في المجتمع المحلي وتحقيق التنمية المشتركة مع الدول الأفريقية تتخذ الشركات الصينية إجراءات مختلفة مثل إيجاد فرص عمل وتدريب العمال المحليين، وشراء مواد محلية ونقل التكنولوجيا، وقامت الشركات الصينية باقامة الطرق الرئيسية في الجزائر ووفرت ١٠٠فرصة عمل.

وقال مندوب الصين لدي الأمم المتحدة في خطابه أمام الجمعية العامة إن الصين مازالت تواصل تقديم المساعدات بلا مقابل وقروض بلا فوائد وأخري ميسرة إلي أفريقيا في ظل الأزمة المالية العالمية.

ومن الجدير بالذكر أن حجم التجارة الصينية الأفريقية بلغ ١٠٧ مليارات دولار أمريكي في العام الماضي بزيادة قدرها ٤٥% ووصلت قيمة الواردات الصينية من الدول الأفريقية ٥٩مليار دولار أمريكي بزيادة قدرها ٤٥% فضلاً عن دعم جهود الدول الأفريقية لتسوية النزاعات وتحقيق السلام في المنطقة وذكرت الحكومة الصينية أنه بفضل تماثل التجارب التاريخية ومهام التنمية والمصالح المشتركة فإن الجانبين يؤدي بصفة دائمة كل منهما إلي الاخر، وأن مصالح الصين وأفريقيا هي مصالح مشتركة .

الوجود الصيني في أفريقيا.. استثمار أم استعمار؟

(لقد عادت الصين إلى الأمم المتحدة محمولة على أعناق الأخوة) الأفارقة يتذكر دبلوماسي العالم هذه العبارة التي أطلقها الزعيم الصيني ماوتسي تونج الذي قال لن ننسى أبداً أن الممثلين الأفارقة صفقوا ورقصوا في قاعة اجتماع الدورة ال٢٦ للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧١ تعبيراً عن فرحهم لاستعادة جمهورية الصين الشعبية مقعدها الشرعي في الأمم المتحدة .

منذ قرون طويلة منذ كلاسيكيات ابن بطوطة وانتهاء بماو تسي تونج

الذي رأى في أفريقيا حالة تستحق الدراسة عندما أمر عدد من الباحثين بتوفير معلومات حول تاريخ أفريقيا وجغرافيتها وعن استعمارها ومقاومتها للإمبريالية، دعمت الصين نضال أفريقيا في مواجهة ذلك فرفضت التعامل الدبلوماسي مع فرنسا بسبب الجزائر وتضامنت مع مصر عندما أممت قناة السويس،وواصلت مواقفها الداعمة فدفعت بثقلها لبناء سكة حديد بين تنزانيا وزامبيا التي راح ضحية تشييدها عشرات الصينيين .

وانطلقت بكين نحو هذه القارة بقوة وشكّل عام ٢٠٠٠ انطلاق حقيقي مع انطلاق منتدى العلاقات الأفريقية الصينية حيث كان حجم التبادل التجاري في ذلك العام ١٠ مليارات دولار، وفي غضون عشرة سنين قفز هذا الرقم إلى ١١٥ مليار دولار، ولعل هذا الرقم سيلقي بكثير من التساؤلات حول مستقبل وشكل العلاقة بين العملاق الأصفر الذي شكل تواجده في القارة السمراء هاجس للدول الغربية وأمريكا .

لقد طرح التواجد الصيني في قارة أفريقيا الكثير من علامات الاستفهام ووضع على كاهل الصين العديد من الالتزامات والتحديات مقابل ما تستثمره بكين في هذا الجزء المهمل من العالم، حيث وجهت انتقادات بشأن ما سمي استغلالاً واستعماراً اقتصادياً، ونستعرض معاً آراء عدد من المختصين فى أبعاد التواجد الصيني في أفريقيا .

يواجه أحد مسؤولي ملف الاستثمار الأفريقي الانتقادات الموجهة

للصين فيقول أمين عام دول الكوميسا (تجمع السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا) سينديسو نجوينيا لصحيفة الرياض السعودية ليس هناك جوانب سلبية للتعاون مع الصين، ويمضي قائلاً نعلم بوجود انتقادات في هذا الشأن وأعلم ان هناك من ينتقد الاستثمارات الصينية في أفريقيا ويصفها بأنها غير جيدة، ولكن تلك مسؤولية الحكومات الأفريقية التي يجب أن تؤكد على ضرورة التزام هؤلاء المستثمرين بالنظم والقوانين المتبعة في البلد، والاقتصاد الصيني لم يتأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية وشهيته مفتوحة وكبيرة للسلع وهناك حجم طلب كبير في الصين، وقد أضاف الصينيون قيمة للمواد الأولية بتصنيعها وأقامت الصين مناطق اقتصادية خاصة بها في خمس دول أفريقية.

الاستراتيجية الصينية في أفريقيا:

تعتمد الاستراتيجية الصينية في أفريقيا على عدة محاور:

١ ـ الإفادة من العولمة الاقتصادية:

فلم تكن العولمة هي الأداة التي تمسك الولايات المتحدة الأمريكية بها وحدها للسيطرة على العالم اقتصادياً؛ فلقد أجادت الصين ذاتها في الإفادة بها حين حاكمت الغرب إلى آليات السوق وديناميكية الاستثمار؛ فمن حيث لم يرد الغرب مكّن الاختراع الغربي الصين من الثبات في وجه محاولات إبعادها عن الاستثمار الهائل في أفريقيا، لاسيما في مجال النفط

والأمر ذاته وجده الغرب حياله فيما يتعلق بالهند وكوريا الجنوبية وماليزيا، وغيرها من الدول التي استقوت بوجودها بجوار الصين على الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

٢ـ عدم التدخل في الشؤون الداخلية

لا تتدخل الصين فى الشأن الداخلى للدول الأفريقية التي تقوم بالتعامل معها حيث تنأى الصين عن التورط في الصراعات الداخلية، أو إزعاج القادة الأفارقة بطموحات سياسية لها في القارة، وتسعى إلى تقديم صورة مغايرة عن تلك التي يعرفها الزعماء الأفارقة جيداً عن الاقتصاد الأوروبي،الذي يهدف إلى ترجيح كفة بعض الموالين له على أقرانهم في الدول الأفريقية، ودمج الاقتصاد مع سياسة توسعية تمتص الموارد الأفريقية تحت ذرائع دولية مختلفة؛ تتعلق أحياناً بالإرهاب،أو بالإغاثة ،أو تأمين المصالح الغربية؛ مما يتيح للدول الغربية التدخل في شؤون الدول الأفريقية إلى حد اعتبارها ضيعات خاصة.

لذلك فالساسة الصينيون دائماً ما يرددون قولهم بأن الصين لا تخلط السياسة بالاقتصاد فالسياسة هي السياسة، والأعمال هي الأعمال وهي تعطي مثلاً على ذلك من خلال وجودها في السودان، كما صرّح نائب وزير الخارجية الصيني زهو ونزهونج صيف عام ٢٠٠٤م حول قضية دعمها للحكومة السودانية ضد قوات المتمردين: الأعمال هي ما يهمنا،

ونحن نحاول فصل الأعمال عن السياسة،وأعتقد أن الوضع الداخلي السوداني هو شأن داخلي، ونحن لسنا في موقف يتيح لنا أن نفرض مواقفنا على الحكومة، والظاهر لدى الحكومات الأفريقية أن الصين هي دولة اقتصادية بحتة، وهي بذلك لا تتناول القضايا السياسية الحساسة في العالم، ومنها أفريقيا التي تخلو أجندتها من الحديث عن صراعاتها ومشكلاتها السياسية، سواء أكانت خارجية أو داخلية.

٣- تقديم مساعدات غير مشروطة:

تقدم الصين نفسها للحكومات الأفريقية على أنها البلد النظيف من الأطماع الاستعمارية التي تشوه تاريخ نظرائها من البلدان الأوروبية صاحبة السوابق فى اضطهاد الشعوب الأفريقية، لاسيما في عصور استباحة الرق في الغرب والجنوب الأفريقي، والعديد من المذابح التي مهدت الطريق للسيطرة الأوروبية على معظم بلدان القارة السمراء.

ومايشي بحجم الترحيب الأفريقي بالصين، والمرارة من الحقبة الاستعمارية الأوروبية؛ الرد الحاد الذي كاله السفير الزامبي في بكين ليوباندو مواب على الانتقادات الغربية للصين بالقول هذا محض نفاق ورياء لا أحد يقول شيئاً عن الحضور الهائل للصين في الولايات المتحدة، لكن عندما يأتون لأفريقيا يقف كل الغرب مدججاً بالأسلحة خلال أيام العبودية الغربية لم يقف أحد لتعويضنا عن نهب قارة كاملة.

وفي منتدى التعاون الصيني الأفريقي الذي يضم ٤٦ دولة أفريقية من أصل ٥٣ دولة هي كل دول القارة،والذي أعلن عنه من بكين عام ٢٠٠٠م، تم إسقاط ديون تبلغ نحو ١.٢ مليار دولار من ديون دول القارة دون شروط مسبقة على الصعيد السياسي خصوصاً.

ولم يحدث أن رهنت الصين علاقاتها بالدول الأفريقية بتحقيق قدر ما من الديمقراطية، أو اشترطت معايير خاصة لحقوق الإنسان تتم بموجبها الإفادة من المنح الصينية، ومع أن الدول الأفريقية وربما العالم برمته؛ يدرك أن الغرب لا يضع مثل هذه الشروط بغية تحقيقها، وإنما لفرض شروط أخرى تحت الطاولة،إلا أن زعماء القارة بدأوا يميلون نحو بكين؛ لإدراكهم أن مثل هذه الشروط ليست على الأجندة الصينية المهتمة أكثر بعالم الأعمال والاستثمار، وتكشف الإحصاءات الصينية عن أن بكين قدمت مساعدات بقيمة ١٠٧ ملايين دولار فقط لأفريقيا عام ١٩٩٨م، ووصلت هذه المساعدات بحلول عام ٢٠٠٤م إلى ٢.٧ مليار دولار، أى ما يعادل ٢٦ % من إجمالي المساعدات الدولية الصينية، رغم أن دولة كاليابان لم تقدم لأفريقيا سوى ما قيمته ١١ مليون دولار؛ الأمر الذي يضع الصين في مصاف الدول المانحة الكبرى للقارة.

٤- ملء الفراغ الاقتصادي فى أفريقيا:

لعل هذه سياسة صينية لا تقتصر على القارة الأفريقية وحدها؛ إذ تعمل بكين على ملء الفراغات الناشئة عن مقاطعة الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية لبعض الدول الرافضة للسياسات الأمريكية، والتي اصطلحت الولايات المتحدة في ولايتي بوش الابن على تسميتها بالدول المارقة، علاوة على دول أخرى لم تحمل هذا الاسم لكنها تعاني عقوبات أو شبه حصار من الولايات المتحدة الأمريكية، مثل السودان وإيران وكوريا الشمالية وميانمار وفنزويلا وأوزبكستان وكمبوديا وغيرها.

وفي القارة تحديداً تبرز السودان كإحدى الدول التي أفادت الصين كثيراً من الفراغ الذي أحدثته الولايات المتحدة الأمريكية؛ عندما قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع السودان عام ١٩٩٧م، حيث أسرعت الصين إلي ملء هذا الفراغ الذي خلفته واشنطن بسرعة خاصة والزعيم السوداني د. حسن الترابي الذي كان يمارس دوراً رسمياً في الدولة حينئذ قد اندفع هو الآخر إلى الصين.

إن الصين لم تجد في العلاقات التشادية التايوانية (العدو الأقرب للصين) حجر عثرة في سبيل تشجيع تشاد على قطع علاقتها تدريجياً مع

تايوان؛ فشرعت قبل تسكين هذه العلاقة في مد الجسور الاقتصادية مع أنجامينا؛ مما أسهم في إيجاد موطئ قدم لها في بلاد جنوب الصحراء.

٥- اتباع أسلوب شراكة التنمية:

تبدي الصين حرصاً على شراكة التنمية مع الدول الأفريقية؛ بخلاف الدول الأوروبية التي حرصت عبر قرون على جعل أفريقيا مستودعاً للمواد الخام،ولم تقدم ما يمكنه أن ينهض بالقارة، والمثير لحفيظة الأوروبيين في هذا الصدد أن العلاقة بين الصين وأفريقيا الآن هي الأفضل بشكل كبير في مجال التنمية للقارة، وتفعيل الشراكة النفعية من كلا الجانبين، يقول السفير الزامبي في بكين ليوباندو مواب: تعرض الصين قروضاً بشروط ميسرة جداً ، على الأقل تعرف الصين ما نحن بحاجة إليه، ولا يضعون الكثير من الشروط مقابل قروضهم، ويبنون البنية التحتية التي نحن حقاً بحاجة إليها؛ فعشرات الآلاف من العمال الصينيين يعملون الآن في زامبيا، حيث يبنون طرق وملعباً رياضياً ومدرستين.

وما يشاهد في زامبيا يتكرر في غيرها، ففي الكونغو وحدها سيعمل في السنوات المقبلة ٤٠ ألف عامل صيني في مجال الطرق والسكك الحديدية، وما الكونغو إلا عينة لما هو موجود بالفعل في السودان وأنجولا ونيجيريا، حيث الأرقام أكبر كثيراً، والبنى التحتية تشهد تطوراً

واضحاً بالتعاون مع الشريك الصيني، حيث يقول رئيس قسم الأبحاث في معهد بروكسل للدراسات الصينية المعاصرة جوناثان هولسلاج: مقدار ما تنفقه الصين على مساعدات التنمية لا يزال طي الكتمان، أحد التقديرات يرفع المبلغ في حدود ٥.٥ مليارات يورو، بالإضافة إلى عشرة مليارات يورو أنفقت كقروض للدول الأفريقية.

وببراجماتية واضحة تعرض بكين قيامها بتمويل مشروعات البنية التحتية التي توقف البنك الدولي ومعظم الجهات المانحة الثنائية عن تمويلها منذ عقود مضت، وتشير الدراسات إلى أن الشركات الصينية تنفذ مشروعات البنية التحتية بتكلفة تعادل ٢٥ % من تكلفة الشركات الغربية؛ وهو ما دفع البنك الدولي ومؤسسات أخرى لتمويل مشروعات بناء الطرق من جديد؛ رغم مخاوف مسؤولي البنك من تعرض هذه الأموال للاختلاس.

٦ـ مساندة الدول التي تساند الصين في المحافل الدولية:

تعتبر بكين اليوم هي الدولة الأولى في أفريقيا من حيث الأعداد الموفدة لقوات حفظ السلام العاملة تحت راية الأمم المتحدة؛ متفوقة في ذلك على أي عضو آخر دائم بمجلس الأمن، وهذا لا يعني بالطبع وجود قواعد عسكرية دائمة للصين في أفريقيا؛ مثلما هو الحال بالنسبة لفرنسا مثلاً التي تضع لها قواعد رئيسية في ست دول أفريقية، ولا يجسد ذلك

بالضرورة أطماعاً عسكرية صينية في أفريقيا بما ينسف الصورة التي تريد الصين أن تبدو بها في الصين؛ بيد أن ذلك في المقابل ينم عما يمكن أن يمثل حماية صينية لمصالحها المتزايدة في أفريقيا، ورغبة في تأمين حلفائها الأفارقة في ميدان السياسة الدولية، خاصة إن كانوا من الدول المارقة وفقاً للتعريف الأمريكي.

والفيتو الصيني على القرارات الدولية فيما يخص حلفاء الصين، كما في الملفين النوويين في كوريا الشمالية وإيران دولياً، ومشكلة دارفور السودانية أفريقياً، كان حاضراً في أروقة الأمم المتحدة وإن لم يتم استخدامه بشكل علني، وحيث يبدو الخناق محكوماً على دول مثل السودان؛ فإن الصين تبادر إلى صدارة المندفعين نحو إرسال قوات لحفظ السلام فيه، وإذ شاركت الصين بقوات تصل إلى ثلاثة آلاف جندي في قوات دولية ؛ كانت الدول الأولى بالرعاية الصينية هي الأكثر استقبالاً لتلك القوات، خاصة السودان الحليف الأكثر أهمية للصين في الشرق الأفريقي،وقد شاركت بكين أيضاً بقوات أخرى في ليبيريا والكونغو الديمقراطية ضمن أكثر من عشر عمليات لحفظ السلام في أفريقيا.

٧- تسكين الخلاف مع الدول ذات النفوذ التقليدي في أفريقيا:

نجحت الصين حتى الآن في تقليل آثار اقتناصها لبعض مفردات النفوذ الأمريكي في القارة الأفريقية، خاصة في بلدان رئيسية مثل السودان

ونيجيريا وجنوب أفريقيا، وبرغم التعدي الظاهر للصين في هذا المجال؛ فإن كلا البلدين قد تمكنا من احتواء خلافاتهما وتغليب المصالح والمنافع الاقتصادية المتبادلة.

وقد سبق أن بلورت الصين وأمريكا، ضمن منتدى آسيا والباسيفيك (إيبيك) الذي يضم إلى جوارهما اليابان وكوريا الجنوبية والهند واستراليا، شراكة استراتيجية لتأمين احتياجات بلدان المنتدى من مصادر الطاقة، فيما عُرف بمبادرة الشراكة من أجل تنمية نظيفة، مما شجع بكين على استمرار سياستها تجاه الولايات المتحدة على الوتيرة ذاتها المتبعة منذ ربع قرن، والقائمة على التعاون والتنافس معاً، فما حققته الصين من نجاح على مستوى تعاملاتها الدولية - على الأقل من وجهة نظر قياداتها - هو الذي جعلها أشد تمسكاً بمبادئ سياستها الخارجية التي اتبعتها منذ المؤتمر الثاني عشر للحزب عام ١٩٨٢م، وتماشياً مع هذه المبادئ؛ أعاد هو جين تاو تأكيد فكرة سلفه جيانج زيمين، التي أعلن فيها أن الصين لا تنوي أن تمارس سياسات الهيمنة على غيرها من الدول حتى لو أتيحت لها الظروف لذلك.

وإذ تنأى الصين عن مصادمة الولايات المتحدة بشكل سافر في أفريقيا، والحال أيضاً بالنسبة للأخيرة؛ فإنهما يحافظان على حدود للخلافات الاقتصادية بينهما، على الرغم من أن الصين في كثير من

الأحيان تهز هيبة الولايات المتحدة بإصرارها على مساندة دول كالسودان ضد الحصار الأمريكي عليها، لكنها على كل حال تُبقي تلك المساندة مغلفة بدبلوماسية متوازنة تعترف فيها للولايات المتحدة بقدر من النفوذ في تلك البلدان.

٨- نشر الثقافة الصينية :

تبسط الصين أرضية تاريخية للتعاون مع أفريقيا، ترتكن إلى أنها وأفريقيا تحملان تراثاً مفعماً بالقهر الاستعماري الذي مورس ضدهما، وكلاهما لا يريد تكرار تلك الفترة؛ فالصين قد عانت من الاحتلال البريطاني مثل بعض بلدان أفريقيا ثم الياباني، وأفريقيا قد عانت منذ قرون الاحتلال البريطاني والفرنسي والألماني والإيطالي والبرتغالي والأسباني.

وتحاول الصين استثمار علاقاتها غير الاستعمارية حسب سياستها المعلنة على الأقل في التسويق لنمط إدارة صينية في أفريقيا، أسلوب استثمار صيني يجعل أفريقيا دوماً بحاجة إلى خبراتها في هذا الخصوص، ويُعد صندوق تنمية الموارد البشرية الأفريقية الذي أنشأته، ويخرّج سنوياً نحو ٤٠٠٠ مهني أفريقي؛ أحد ركائز هذه السياسة؛ إضافة إلى الاتفاقات المبرمة مع عشرات الجامعات الأفريقية لتبادل الخبرات كما أن بكين تحاول من خلال حركة السفر النشطة ما بين

الصين وأفريقيا أن تستثمرها في الترويج للغتها الصينية الصعبة إلى حد كبير، والتي هي مع ذلك قد أضحت حلماً لكثير من الأفارقة خاصة في القرن الأفريقي لتحقيق قدر من الثراء، وقد أقبل كثيرون بالفعل في السودان وأنجولا وزامبيا وكينيا على تعلم تلك اللغة، وبموازاة ذلك أطلق راديو الصين الدولي عام ٢٠٠٦م محطة فى كينيا تبث باللغات المحلية، وقد توجه العديد من الأفارقة للسفر إلى الصين خاصة خلال المعارض التجارية، فيما بلغت أعداد الصينيين ببلدان الجنوب الأفريقي مئات الآلاف؛ مما أسهم في نشر الثقافة الصينية بين الأفارقة،لاسيما في جنوب أفريقيا وزامبيا.